العدالة بوصفها قانونا أخلاقيا عند Micheal Sandel

أ.د/ جمال رجب سيدبي[١] أ.د/ سامية عبد الرحمن محمد[٢]

ياسمين سعيد أحمد[٣]

[١] أستاذ أستاذ الفلسفة الحديثة والمعاصرة كلية البنات للأداب والعلوم والتربية.

[٢] باحثة دراسات عليا – كلية الآداب جامعة السويس.

[٣] أستاذ الفلسفة الإسلامية كلية الآداب جامعة السويس.

المقدمة:

الناظر لكتابات ساندل يلاحظ ما لها من أهمية فى الفلسفة السياسية والاخلاقية؛ فهو ينتقد الصيغة الليبرالية فيرى أن هذا المجتمع يحتاج إلى مبادئ تتوخى العدالة من دون فرض رؤية مسبقة للحياة الخيِّرة، كما يقدم ساندل نقدا لاذعًا لليبرالية المعاصرة فى كتابه " الديمقراطية السخط" "Democracy's Discontent"، حيث أنتقد فية الليبرالية منها (الليبرالية الكانطية- الليبرالية المعتدلة)، فهو يستكشف النظرية السياسية من خلال الفلسفة العامة للسياسة الامريكية والهدف منها هو التعرف على الفكر السياسى الذى يتضمنه المؤسسات المختلفة ، كما يرى ساندل أنه ليس الفجوة بين الافكار والمؤسسات فقط، ولكن أيضا داخل المثل العليا نفسها وداخل الصورة الذاتية التى تعكسها حياتنا العامة، كما نرى هذا فى كتاب "نقاد الليبرالية (Liberalism and Its Critics). أما عن سبب أختيارى للموضوع أردت أن ابرز هذا الفيلسوف العملاق للمجنمعات العربيه ،حيث إنه لم يترجم له إلا كتاب واحد حتى الآن مستخدمة المنهج التحليلى التركيبى المقارن النقدى

وقد قسمت هذا البحث إلى مقدمة وخاتمة وثلاث مباحث كما يلى:

المبحث الأول: نشأة مايكل ساندل

المبحث الثانى : النشاة التاريخية لفكرة العدالة

المبحث الثالث: العدالة عند "كنت- جون ستيورات مل"

المبحث الأول: نشأة مايكل ساندل

مايكل جوستيس ساندل " Michael J. Sandel "، ولد فى الخامس من مارس عام ١٩٥٣فى مينوبوليس، Minneapolis مينوسوتا لعائلة يهودية ، فى عام ١٩٧٥ تخرج في جامعة "براندیه"، وفى عام ١٩٨١ حصل على الدكتوراة من كلية "باليول"، اكسفورد"Oxford"، من خلال منحة "رودس"التعليمية ، وفى عام ١٩٨٠ بدأ تدريس الفلسفة السياسية المعاصرة بجامعة "هارفارد"، وفى عام ١٩٨٢نشر كتاب (الليبرالية وحدود العدالة)، Liberalism and the Limits of Justiceوفى عام ١٩٨٥ استلم جائزة التدريس مع مرتبة الشرف من هارفارد – رادكليف، وفى عام ١٩٩٩ أصبح أستاذا فى جامعة هارفارد، وفى عام٢٠٠١ عمل كأستاذ منتدب بجامعة السوربون فى باريس، وفى عام ٢٠٠٢عين أستاذا للحكم بجامعة هارفارد، وفى عام ٢٠٠٥ نشر كتاباً بأسم الفلسفة العامة: Public Philosophy ، فيه مجموعة مقالات عن الأخلاق فى السياسة، ومن عام ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧ عين مستشاراً لإدارة الرئيس "بوش"Bush عن التضمينات الأخلاقية للتكنولوجيا الحديثة للطب الأحيائى، وفى عام ٢٠٠٨ تم تكريمه من "الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية" على امتيازه بالتدريس، وفى عام ٢٠٠٩ ألقى محاضرات على شبكة "ريث" عن (المواطنه الجديدة)، وفى عام ٢٠١٠ أطلقت عليه "نيوزويك الصين" لقب " الشخصية الأجنبية الأكثر تأثيرا فى هذا العام " بالصين، وحصل عام ٢٠١٢ على تكريم من Financial Times و Goldman Sachs على

كتابه " ما لا يُمكن شراؤه بالمال:الحدود الاخلاقيه للاسواق– What Money Can't Buy The Moral Limits Of Markets)"[١].

قام " ساندل " بتدريس مادة "العدالة" بجامعة " هارفارد " لمدة عقدين من الزمان،وقد درس هذه المادة أكثر من ١٥٠٠٠ طالبا، حتى أصبحت واحدة من أعلى المواد الدراسية التى حضرها الطلاب فى تاريخ " هارفارد "،وكان الصف التعليمى فى خريف عام ٢٠٠٧ هو الأكبر فى تاريخ الجامعة، حيث حضره ١١١٥ طالبا، وقد تم تسجيل المقرر الدراسى لخريف عام ٢٠٠٥، وهو مقدم على الانترنت للطلاب من خلال "مدرسة هارفارد التوسعية"،وهناك الآن صيغة مختصرة لهذا التسجيل فى سلسلة تليفزيونية من ١٢ حلقة بعنوان :العدالة: ما هو الشئ الصحيح الذى يتعين عمله؟، فى إنتاج مشترك لـ WGBH وجامعة هارفارد . والحلقات عن العدالة متاحة على موقع "مايكل ساندل".

كما يوجد أيضا كتاب بعنوان : "العدالة ما هو الشئ الصحيح الذى يتعين عمله" Justice: What's the Right Thing to Do؟[٢].

يمكن تصنيف اسهامات ساندل فى الفلسفة السياسية والاخلاقية فى ضوء الأتى:

١- نقد الليبرالية (Critique of Liberalism):

ويعد كتابات ساندل فى هذا المجال إسهاما له أهمية فى الفلسفة السياسية والاخلاقية، ينتقد ساندل الصيغة الليبرالية فيرى أن هذا المجتمع يحتاج إلى مبادئ تتوخى العدالة من دون فرض رؤية مسبقة للحياة الخيِّرة، ومع ذلك، هل من الممكن إيجاد مثل هذه المبادئ؟ وفي حالة الإجابة بالنفي، تُرى ما هي الآثار

(1) Book of Members, 1780–2010**: Chapter B". American Academy of Arts and Sciences**. Retrieved June 3, 2011.

(2) Justice: A Journey in Moral Reasoning, Michael J. Sandel, at ,http://arabic.yonhapnews.co.kr/society/2014/12/05.

المترتبة على ذلك بالنسبة إلى العدالة كمَثل أخلاقي وسياسي؟، هذا النوع من الأسئلة يعالجه مايكل ساندل في كتاب " الليبرالية وحدود العدالة" الذي يحتوي على نقد عميق لليبرالية في عصرنا، إنه يُرجع هذه الليبرالية إلى التقليد الكَنْتي مركِّزاً على أهم أشكال التعبير عنها في عصرنا: في أعمال "جون رولز" وفي أكبر تحدٍّ لنظرية رولز للعدالة حتى الآن، ومنذ نشر هذا الكتاب ، اصبح ساندل من الفلاسفة المشهورين فى النقد.

كما يقدم ساندل نقدا لاذعا لليبرالية المعاصرة فى كتابه "لعنة الديمقراطية ""Democracy's Discontent"، حيث أنتقد فية الليبرالية منها (الليبرالية الكانطية- الليبرالية المعتدلة)، حيث يقوم ساندل بأستكشاف النظرية السياسية من خلال الفلسفة العامة للسياسة الامريكية والهدف منها هو التعرف على الفكر السياسى الذى يتضمنه المؤسسات المختلفة ، كما يرى ساندل أنه ليس الفجوة بين الافكار والمؤسسات فقط، ولكن أيضا داخل المثل العليا نفسها وداخل الصورة الذاتية التى تعكسها حياتنا العامة، كما نرى هذا فى كتاب " نقاد الليبرالية (Liberalism and Its Critics).

٢- العدالة التوزيعية" (Distributive Justice):

ويمكن القول أن اسهامات ساندل ساندل فى هذا المجال في كتابه " العدالة : ما الشئ الصحيح الواجب فعله" Justice: What's the Right Thing to"، حيث يحدد فى البداية ثلاثة مداخل فلسفية تجاه الإجابة على سؤال " ماهى العدالة"، أو التزيع العادل للسلع هل هى الرفاهية طبقا لمذهب المنفعة، أو الحرية طبقا للمذهب الليبرالى، أو الفضيلة طبقا للمذهب ألارسطى، ثم نجدة بالإحرى يدافع عن الصيغة الثالثة: وهى رأيه بأن "العدالة تتضمن تهذيب أو صقل الفضيلة والتفكير فى الخير أو الصالح العام"[١].

(1) New statement, The NS Profile: Michael Sandel, atwww. Http// The profile micheal sandel,htm

٣ – العدالة السياسية (Political Justice):

نجد أن اسهامات ساندل فى هذا المجال ، فى كتاب " لعنة الديمقراطية " Democracy's Discontent ، حول الحياة المدنية والتى يراها ساندل فى أمريكا قد أصبحت ضعيفة وواهنة ومحدودة، ومن خلال ذلك نفقد السيطرة على القوى التى تحكم حياتنا، ومثل هذة القوى هائلة ومغايرة وموضوعية على نحو شامل ولأنها غير مبالية بخصوصيات أو تفاصيل المحليات فأصبحت سياستنا واهنه، ونتيجة لذلك يقلق ساندل من أن النسيج الأخلاقى للمجتمع ينحل حولنا، ومن ثم يقترح ساندل بأن ما نحتاجة لعلاج، هو إستعادة المجتمع وبدون ذلك، سوف ينحل الارتباط السياسى ، ولن يأخذ الناس على عاتقهم الإخلاص أو الولاء لكيانات واسعة وبعيدة، مهما كانت أهميتها ، إلا إذا كانت تلك المؤسسات مرتبطة على نحو ما بالترتيبات السياسية التى تعكس هوية المشاركين.

كما نجدة إنتقد فكره العبودية ،فيرى ضرورة أن تعامل الحكومه العبودية على إنها خطأ، وأيضا مسألة فصل الدين عن الدولة فأوضح ساندل بإنه لابد أن تكون الدولة محايدة تجاة هذة الاراء، كما إنتقد ساندل إحكام الدولة وتغليقها حول حرية التعبير، فيرى ساندل أن حرية التعبير وتعاطفه حول المفهوم الجمهورى لحرية التعبير، كما قدم ساندل إعتراضا على النظريات السائدة عن الحكم والحكومه والتى يطلق عليها" الليبرالية ألاجرائية"، والتى تتوافق مع "جون رولز"، والتى يدافع فيها ساندل عن النظرية السياسية الجمهورية، وفكرتها الاساسية هى أن الحرية تعتمد على المشاركة فى الحكم الذاتى، وان تشارك فى حكم الذات يتطلب أن يمتلك المواطنون صفات معينة للشخصة ، أو الفضائل المدنية، وإن عملية تكوين الشخصية هذة تتطلب بدورها ممارسة "فن الروح" من جانب الدولة.

٤ – الاسواق والاخلاق (Markets and Morals)

وقد طرح ساندل مفهومه حول ما يجب أن تحكمه الاسواق ، وما الذى لا يمكن أن يشترى بالمال، قد عالج ساندل هذة القضايا من خلال كتاب" مالا يمكن أن يشترية المال، الحدود الاخلاقية للاسواق)، فينتقد ساندل ما يتردد على لسان الكثيرين اليوم هو أن "قيم السوق" أصبح لها الغلبة خلال العقود الأخيرة حيث أبعدت إلى حد كبير "القيم غير التجارية" في جميع ميادين الحياة من الطب إلى التربية والحكم والحقوق والفن والرياضة والحياة الأسرية، بل وحتى من العلاقات الشخصية، هذه المظاهر كلها من تهميش القيم الإنسانية التي كانت سائدة حتى عهد قريب في المجتمعات الإنسانية يرى فيها مايكل ج. ساندل نوعا من "الانزلاق" من "اقتصاد السوق" نحو "مجتمع السوق."

كما يؤكد ساندل على أن مسألة "الحدود الأخلاقية للأسواق" هي مسألة مركزية بالنسبة للمجتمعات اليوم ومصيرية بالنسبة لمجتمعات الغد، ولذلك يؤكد على ضرورة نقاشها في منظور الوصول إلى أفضل طريقة للمحافظة على "الصالح العام" ومن أجل بناء مجتمعات "قوية يستفيد منها الجميع.، لقبول بوجود "بعد أخلاقي" فيما يتعلّق بقبول تقاسم الحقوق والواجبات في المجتمع والأسواق والعقود التجارية وكل ما يتعلق بعالمها وممارساتها ليست سوى وسيلة لاستمرارية عمل المنظومات الاجتماعية التي تتمايز، إنسانيا، عن "مجتمع السواق" ، ويحدد "مايكل ساندل" مشكلتين رئيسيتين في مجال استخدام الأسواق لأغراض اجتماعية.

المشكلة الأولى هي أن الفقراء لا يستطيعون أصلا استخدام الأسواق. ذلك أنهم "مستبعدون" من المساهمة في العديد من مظاهر الحياة العامة، وعلاج هذه المشكلة يكمن في "استئصال" الفقر من العالم، وهذا الهدف لا يزال من عالم "أحلام" من يقولون به.

المشكلة الرئيسية الثانية هي أن "عولمة العلاقات الاجتماعية تؤدي إلى انخفاض الحساسية الأخلاقية". فمثلا إذا كانت الشركات الكبرى تستطيع دفع المال من أجل الحصول على "حق" إصدار غاز الفحم الكربون- في الأجواء، فإنها تنتهج خطاً يتعارض مع "الواجب الأخلاقي" الواقع على كاهل جميع البشر في العمل على تقليص التلوث ، هذا يعني أن الدفع من أجل التلوث "يعطي الشرعية" لواقع التلوث ويغدو بالمقابل "قرارا اجتماعيا" مغلفا بـ"قرار خاص صرف."

٥- تحديد المفهوم الغائى للطبيعة

(Determine the teleological concept of nature)

يجادل ساندل ضد الطموح البروميثيوس أو المبدع لتجديد الطبيعة ونجد ذلك فى كتابة " الطموح ضد الكمال" The Case against Perfection" فينتقد ساندل التجديد ليس فقط التجديد فى الطبيعة ولكن فى الطبيعة الانسانية، لخدمه أغراضنا وإشباع رغباتنا ولذلك وعلى سبيل المثال فيرى ساندل فى التعزيز التكنولوجى للرياضيين: المشكلة الحقيقية مع الرياضيين المعدلين جينيا أو وراثيا، هى إنهم يفسدون المنافسة الرياضية كنشاط إنسانى يشرف رعاية المواهب الطبيعية وعرضها.، لذلك يرى ساندل" ضرورة الحفاظ على الوظائف الانسانية الطبيعية اللتى تشكل الصحة العامة ، ومن خلال ذلك يميز ساندل بين الطب والهندسة الوراثية ، فألاول جدير بالثناء لأنه يتدخل فى الطبيعة ولكنه يحترم فعالية الصحة الآنسانية العادية وهو مقيد بها، وعلى النقيض ، فالهندسة الوراثية مثيرة للمشاكل على نحو أكيد لأنها تعرف قيودا، وبدلا من ذلك ، فإنها تمثل تصرفا مطلق العنان للغطرسة والعجرفة أو الدعوة للسيطرة، وعلى ألاخص السيطرة على أجسادنا وتحويلها"[١].

(1) MICHAEL J. SANDEL, The Case against Perfection, p112

٦ – العدالة الاقتصادية (Economics Justice):

وقد طرح ساندل اسهاماته فى هذا المجال فى كتاب الديمقراطيه السخط " Democracy's Discontent "،فمن خلاله انتقد ساندل اقتراحات هاميلتون عن الائتمان العام ومؤسسة سك العملة ، كذلك النظام الاقتصادى الذى اقترحة " ماديسون وجيفرسون" لتوحيد الشعب الامريكى وحمايتة من التفسخ والانحطاط، إنتقد ساندل هذة الاراء فى محاولة منه للجمع بين هذة الاراء، كما أن لساندل اسهامه من خلاله مناقشته لفكرة التصنيع المحلى والاكتفاء الذاتى من السلع عن طريق أن تصبح أمريكا أمه زراعية .

ومن أهم مؤلفات ساندل:

- كتاب " Liberalism and the Limits of Justice, Cambridge University Press, (March 28, 1998)، والذى تم ترجمته من قبل محمد هناد عام (٢٠٠٩)،ويعتبر هذا الكتاب الوحيد الذى تم ترجمته للغة العربية، والذى قدم فية ساندل نقدا لاذعا لليبرالية من وعلى رأسهم نظرية العدالة عند جون رولز.
- كتاب " لعنة الديمقراطية" Democracy's Discontent : America in Search of a Public Philosophy. Cambridge, Mass: Belknap Press of Harvard University Press. 1998، ويعد هذا الكتاب إسهاما لتحقيق العدالة السياسية والاقتصادية .
- كتاب " الفلسفة العامه " Public Philosophy: Essays on Morality in Politics. Cambridge, Mass: Harvard University Press. 2005، وهى عبارة عن عدة مقالات لساندل بحثا منه عن إيجاد فلسفة عامه .

- كتاب " القضية ضد الكمال، ألاخلاق فى عصر الهندسة الوراثية " The Case Against Perfection: Ethics in the Age of Genetic Engineering. Cambridge, Mass: Belknap Press of Harvard University Press. 2007، وينتقد ساندل فية الهندسة الوراثية التى تجديد الطبيعة لخدمه أغراضنا وإشباع رغباتنا.
- كتاب " العدالة قارئ" Justice: A Reader. Oxford New York: Oxford University Press. 2007.، ويقدم فية ساندل قراءات للعدالة .
- كتاب " العدالة ، ما هو الشئ الصحيح الواجب فعلة" Justice: What's the Right Thing to Do?, Farrar, Straus and Giroux, (September 15, 2009، ويناقش ساندل فى هذا الكتاب الاراء الثلاثة حول مفهوم العدالة التوزيعية .
- كتاب "ما لا يمكن أن يشترية المال، الحدود الاخلاقية للاسواق"، What Money Can't BuyThe Moral Limits of Markets,Farrar,Straus and Giroux,(April 24, 2012)

المبحث الثانى: العدالة عند مايكل ساندل

سأوضح فى هذا المبحث التدرج التاريخى لفكرة العداله والمؤثرات التي تأثر بها في فلسفته، والآن تعرض لمفهوم العدالة عبر العصور المختلفة، وتحديدًا أولئك الذين تأثر بهم ساندل سلبًا أو إيجابًا؛ لنقف من خلال هذا العرض على أوجه التشابه والاختلاف بينه وبين السابقين عليه، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، كان تقديمنا لهؤلاء الفلاسفة تحديدًا من أجل إيضاح موقف ساندل واستباطه من آرائه تجاههم سواء مع أو ضد

يمكننا أن نرى وبوضوح مفهوم العدالة عند أفلاطون وذلك من خلال كتاب " الجمهورية" ، والجزء الأول من الكتاب دار حول مفهوم العدالة ، فقدم من خلالة ثلاث تعريفا للعدالة، التعريف الأول " إن العدل هو في صدق القول والفعل" ، أما التعريف الثانى فكان بإعطاء كل إنسان حقه"، والتعريف الثالث" عرف العدل بأنه مصلحة الأقوى"[١].

كما يعرف افلاطون العدالة بأنها: إن العدالة فى النفس الفردية ليست سوى ائتلاف قوى النفس المختلفة لتقوم كل منها بالوظيفة الخاصة بها متى تتوافر لها الفضيلة المناسبة لها فالقوة الشهوانية فضيلتها العفة تلزمها حدودها ويمنعها تجاوز حدود الاعتدال[٢].

كما أن فكرة أفلاطون عن "العدالة في النفس" تعد مميزة؛ لأنها مصممه فقط لدعم النظرة الارستقراطية عن العدالة في المجتمع، لأنها تعبر عن فكرة

---

[١] فؤاد زكريا: **جمهورية أفلاطون**، ترجمة ودراسة، الإسكندرية، دار الوفاء، ٢٠٠٤، ص٩٠.

[٢] أميرة حلمى مطر: **جمهورية أفلاطون**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٩٤، ص١٥.

روح الضمير الحي في جميع صور الفعل الأخلاقي، وهي من هذه الزاوية تقترب من الأفكار اليهودية والمسيحية عن سلطة الضمير، وقيمة النفس الفردية[١].

يتبين من هذه التعريفات أن هناك اختلاف واضح بينها؛ فالتعريف الأول، يعني أن العدل يتطلب أن نكون صادقين في كل أقوالنا وأفعالنا، وهنا نسأل أفلاطون هل من العدل أن يكون الأسير نصادقًا مع عدوه الذي وقع تحت أسره ويخبره بمعلومات عن جيشه ووطنه قد تكون سببًا في هلاكهم أم يكذب عليه؟!!. أما تعريفه للعدل بأنه إعطاء كل ذي حق حقه هل يعني ذلك: أن أعطى السلاح الذي كان وديعة عندي لصاحبه الذي يطارد شخصًا ما ويريد أن يقتله؟!! وبالنسبة للتعريف الأخير، ألم يكن فيه ظلمًا للضعفاء والبسطاء، وبذلك نكون وكأننا نعيش في غابة يأكل فيها القوي الضعيف، وبذلك تنتهك الحرمات ويموت الضعفاء الذين لا ذنب لهم؟!!

أما " أرسطو" *Aristo، فقد عرف مفهوم العدالة بإنه" ما هو عادل يقع ضمن ما هو شرعى أو مطابق للقانون ومنصف أيضا ،بينما ما هو"غير عادل" مخالفا للقانون وغير منصف" وذلك نجد أن أرسطو يرى أن جميع القوانين تعتبر عادلة ، لأن القوانين هى نتاج للتشريع ونحن نعترف بأن كل ما ينتج عن التشريع يكون عادلاً[٢].

يربط أرسطو في هذا التعريف بين ما للعدالة كمفهوم أخلاقي وبين القانون كمفهوم سياسي، ويؤكد أن كل ما هو عادل فهو شرعي وهو قانوني،

---

[١] د. رفائيل: **مشكلات الفلسفة السياسية**، ترجمه فاطمة الشايجى، القاهرة، المطبعة الدولية للطباعة، الطبعة الأولى ص٢٥٧.

[٢] ديفيد جونستون: **مختصر تاريخ العدالة**، ترجمه مصطفى ناصر، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٣٨٧، الكويت، أبريل ٢٠١٢، ص١٠٥

وتتفق معه الباحثة في ذلك ولكن بشكل جزئي، لأن ليس كل ما هو عادل فهو قانوني بالضرورة، فمثلًا، إذا قلنا أنه من العدل للأسرة الفقيرة التي لا تجد مأوى أو مسكن لها أن تتخذ لها بيتًا، فلا يكون من القانوني أن تبني هذا البيت على رقعة الأراضي الزراعية.

وعلى هذا، يمكن القول:"إن ساندل قد وضح رأى أرسطو في أن المجتمع الصالح يعتمد على فضائل مواطنيه، وأنه يجب أن يغرس هذه الفضائل، ولهذا فالمجتمع يحتاج إلى تحديد الفضائل التي تستحق الإشادة بها، وينكر أرسطو أن القانون يمكن أن يكون محايدًا، وهؤلاء الذين يصنعون القانون يجب أن يتأملوا أولًا طريقة الحياة الأكثر رغبة فيها"[١].

كما تتفق الباحثة مع مايكل ساندل من ناحية أن ، المفاهيم السياسية عند أرسطو تتفق أو تتماشى مع مبادئه ، كما ترى الباحثة أن " فكرة المدينة الفاضلة التى ترى بسهولة ككل" تتطابق مع مفهوم أرسطو فى أن المدينة يجب أن تكون طبيعية، والذى يكون " الشكل بهذا هو الطبيعية.

أما عن فكرة أن تكون الحكومة محايدة بالنسبة للسؤال المتعلق بالحياة الطيبة،فقد أقر ساندل بأن أرسطو جادل قائلًا " إن جميع التجمعات تهدف إلى بعض الخير، وأن دولة المدينة أو التجمع السياسى يهدف إلى أعلى وأشمل درجات الخير، وأن أى دولة مدينة حقيقية ، يجب أن تكرس نفسها لغاية تشجيع الخير[٢].

يرى ساندل إنه بحسب أرسطو ، فإن المجتمع السياسى هو أكثر تجمع للاقامة على موقع مشترك ، أو من أجل منع الظلم التبادل وتسهيل التبادل، وعلى

(1) David Roochinik: Michael Sandel's Neo-Aristotelianism, Boston University Law Rreview, [Vol. 91,2011, p5

(2) Michael Sandel, **Democracy's Discontent**, America in Search of a Public Philosophy, p7

الرغم من أن هذة الشروط ضرورية للمجتمع السياسى إلا أنها ليس الغرض منه أو تبريرا نهائيا له، إن الغرض والغاية من دولة المدينة هو الحياة الطيبة، وان مؤسسات الحياة الاجتماعية هى الوسيلة إلى تلك الغاية وبأعتبارنا مشاركين فى التجمع السياسى ، فإنه يمكننا تحقيق طبيعتنا والوفاء بأعلى غاياتنا إلا وهى تحقيق العدالة فى المجتمع(١).

يمكن القول أن أرسطو قد وضع شروط ضرورية للمجتمع السياسي العادل ، والتى الغرض الأساسي منها هو الحياه الطيبة فقد أعطى أولوية لوجود المؤسسات الأجتماعية التى من شأنها منع الظلم وتحقيق العدالة وبذلك يمكن العيش وفق المعايير التى وضعها.

كما يرى أرسطو أن المدينة تنشأ بأعتبارها مجتمعا كاملا تتكون من قرى كثيرة، قد وصلت الحد الكامل من الاكتفاء الذاتى، وهى تأتى إلى الحياة والوجود ليس من أجل المعيشة، ولكن من أجل المعيشة الجيدة ولهذا، فإن المدينة طبيعية تماما ، لو كانت المجتمعات البدائية أو الأولية طبيعية، ذلك لأنها الغاية من هذة، والطبيعة غاية ، وبينما تكون الأسرة أو البيت من أجل مواجهة الحاجات اليومية، والقرية من أجل مواجهة مجموعة طويلة المدى من الحاجات غير اليومية، ولكنها لا تزال حاجات بيولوجية إلى حد كبير، فإن المدينة، والتى هى المجتمع " ذو السلطة الأكبر" بين الجميع تتكون من هذة المجتمعات ببساطة، تكون مطلوبة للمواطنين كى يحيوا حياة الفضيلة(٢).

نجد هنا أن الغرض الأساسي لأرسطو ليس فقط العيش وإنما الحياة الجيدة والتى تتطلب تسخير الأمكانيات الطبيعة للعيش، ونجد هنا إنه قسم المدينة

(1) Michael Sandel, **Democracy's Discontent**, America in Search of a Public Philosophy, p8

(2) David Roochnik: **Michael Sandel's Neo-Arisotelianism**, p14

إلى عدة إلى قرى والتى تتكون بدورها إلى مجموعة من الأسر ، وبذلك يخضع كل هذا إلى السلطة الأكبر وهى المدينة.

يرى ساندل أن أرسطو يعتمد على مفهوم غائي للطبيعة، وبذلك يرى ساندل أن نظرية أرسطو ذات جذور مشبعة ميتافيزيقيًا وهى نظرية يكون فيها الكاملTelos""،" الشكل"Form" والحد "Limit"أساسيان بهدف أن يعطى دعواه السياسية قوة، كما يرى ساندل أن فكرة أرسطو عن "الأماكن الصغيرة والمعينة الحدود" أراد بها أرسطو ذلك؛ لأن العالم الذي يدرسه (أو يعتقد أنه يدرسه) مملوء بها، وبالفعل فإن المكان Place الذى يتطلب تعريف مفهوم الحد، أساسي في فيزياء أرسطو، كما هو في سياسته، وبذلك يمكن الإدراك بأن مفاهيم أرسطو السياسية متماثلة إلى حد ما مع مبادئه الكوزمولوجية ومعتمدة عليها، وإن ادعاء أرسطو بأن المدينة الصالحة هي التي ترى بسهولة ككل، يترادف تقريبًا مع زعمه بأنها يجب أن تكون طبيعية، والذي يدعم بدوره مفهومه عن الطبيعة والذي يكون فيه "الشكل بهذا هو الطبيعة أكثر من المادة[١].

ومن هذا المنطلق ومن وجهه نظر ساندل، أنه بخلاف المفهوم القديم، لا ترى النظرية السياسية الليبرالية الحياة السياسية مهتمة بأعلى الغايات الانسانية أو بالامتياز الأخلاقى لمواطنيها ، فالنظرية السياسية كى ترتقى أكثر بمفهوم معين للحياة الطيبة، تصر على التسامح والإجراءات العادلة واحترام الحقوق الفردية، وهى القيم التى تحترم حرية الناس فى إختيار قيمها الخاصة.

وعلى هذا يمكننى القول أن هناك ثمة علاقة مشتركة بين التفكير الارسطى والافلاطونى، من حيث إتفاق كلا منهم على أن الحياة الطيبة والخير هما المبدأ الاساسى للمدينة الفاضلة، وكذلك اتفاق افراد المجتمع الواحد فيما بينهم يؤدى إلى تحقيق مفهوم العدل والحياة الطيبة الصالحة لجميع أفراد المجتمع.

---

(1) Michael Sandel, Democracy's Discontent,p321.

كما يمكننى الإشارة إلى عاملا مشتركا بين الافكار الخاصة بأرسطو والتى أثرت فى أفكار ساندل ، وهذا من خلال تأكيد ساندل على أنه ما زال من الممكن بالنسبة لطلاب الأخلاق والسياسة، الاستمرار فى قراءة وتأمل فلسفة أرسطو الأخلاقية والسياسية، ولكن لو أن الفلسفة العملية لأرسطو تعتمد على فلسفتة النظرية ، فإن ذلك لن يكون ممكنا حينئذ.

المبحث الثالث: العدالة عند "كنت- جون ستيورات مل"

وعن "كنت"Kant فيرى فى كتابه" محاضرات فى الاخلاق" بأن الحرية شئ مرعب، وهذه الصفة المخفية للحرية تتجلى عندما لا تحدَّد أعمالنا، أى عندما تكون حريتنا مطلقةً من كل قيد الحرية المطلقة، فى نظر كنت هى الحرية الوحشية، وبهذا المعنى لا يمكن أن تكون مبدأ للأخلاق، وما دام الأمر كذلك، فإن ما نحتاجه هو تصور للحرية مختلف يجعل الأخلاق ممكناً قيامها، هذا التصور المختلف يسمية كنت الحرية المنظمة، يقول: " يجب أن تنظم أعمالنا إذا أردنا لها الإنسجام، وتنظيمها يحققه القانون الأخلاقي[١].

كما يوضح كانط بأن الإرادة نوع من العلية تتصف به الكائنات الحية، من حيث كائنات عاقلة، والحرية ستكون هي الخاصية التي تتميز بها هذه العلية فتجعلها قادرة على الفعل، وهي مستقلة عن العلل الأجنبية التي تحددها: مثلما أن الضرورة الطبيعية هي الخاصية التي تتميز بها العلية لدى جميع الكائنات غير العاقلة والتي تجعل فاعليتها تتحد بتأثير العلل الأجنبية عنها[٢].

هنا يوضح كانط دور الحرية ويؤكد على أهميتها وقيمتها وكيف أن الإنسان حين يختار فإنما يختار للعالم أجمع.

لذا، يرى كانط أنه ليس بدعًا أن يكون الإنسان– باعتباره شيئًا في ذاته، لا باعتباره مجرد ظاهرة، مادام اختياره الأصلي إنما يتحقق في عالم مطلق معقول لا يخضع بأي حال لقيود الزمان، فالإنسان حر لأنه ليس مجرد "ظاهرة"،

---

(1) Immanuel Kant**, Lectures on Ethics**, Translated by Louis Infield; Foreword to the Torchbook ; Ed. By LEWIS White Beck (New York: Harper& Row), p17.

[٢] إمانويل كانط: **تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق**، ترجمة، عبد الغفار مكاوي، مراجعة، عبد الرحمن بدوي، منشورات الجمل للطبع والنشر، ٢٠٠٢، ص١٤٥.

وحريته الأخلاقية إنما هي عقله نفسه باعتباره عاليًا على الطبيعة، كما أن الحرية المطلقة التي قد لا يستطيع الإنسان أن يفهم طبيعتها، إنما هي مع ذلك الأصل في تلك القدرة الموجودة لدينا على توجيه ذواتنا في استقلال تام عن شتى المعطيات التجريبية[١].

كما أنه طبقًا لكانط فالحرية هي الوحيدة من بين أفكار العقل التأملي التي نعرف قبليًا Apriori بإمكانيتها، ولكن دون أن ندركها، لأنها شرط القانون الأخلاقي الذي لنا معرفة به، في حين أن فكرة الله والخلود ليست شرطا للقانون الأخلاقي، بل هي شرط للموضوع الضروري لإرادة معَينه بهذا القانون فقط، أي لمجرد الاستعمال العملي لعقلنا المحض[٢].

ورغم كل هذا، يرى كانط أن العدالة يجب أن تسبق كل القيم وتكون في مقدمتها؛ فهي أعظم من قيمة الحرية، والسلام والتسامح، لذا، فالعدالة ليس مثل غيرها من القيم، وإنما أعلى الفضائل على الإطلاق.

يرى ساندل إنه يمكن فهم أولية العدالة طبقا لكنت بطريقتين مختلفتين لكنهما مترابطتان: أولالهما تحمل معنى أخلاقيا مباشرآ ، وتفيد بأن العدالة سابقة من حيث كون مقتضياتها ترجع غيرها من المصالح الاخلاقية والسياسية مهما كانت هذة الاخيرة ملحة، حسب هذة النظرة، العداله ليست مجرد قيمة مثل سائر القيم ، توزن حسب مقتضيات الحال ، بل هى أعلى الفضائل الاجتماعية على الاطلاق، وهى القيمة التى يجب الاستجابة لها قبل غيرها من القيم، فإذا أمكن

---

[١] زكريا إبراهيم: **كانت أو الفلسفة النقدية**، دار مصر للطباعة، ص٢٠٢.

[٢] إمانويل كَنت: **نقد العقل العملي**، ترجمة: غانم هنا، المنظمة العربية للترجمة، بيروت ٢٠٠٨، ص٤٤.

تحقيق السعادة البشرية بواسطة وسائل غير عادلة، فإن العدالة،لا السعادة هى التى من المفروض أن تسود[١].

إن هذا يوضح كيف أن العدالة كانت مرتبطة بالحرية عند كانط.

في ضوء ما سبق يرى ساندل أنه بالنسبة إلى نظرية الواجب الكلية عند كانط، لا تشير أولية العدالة إلى أولوية أخلاقية فقط، بل أيضاَ إلى صيغة تبريرية مفضلة بحيث لا تكون أولوية الحق على الخير مجرد أسبقية للأول على الثاني، وإنما أيضا بمعنى أن مبادئ الحق مشتقة بصورة مستقلة عن الخير. معنى ذلك أن مبادئ العدالة، عكس الأوامر والنواهي العملية الأخرى، تجد تبريرها على نحو يجعلها غير مرهونة بأي نظرة معينة للخير. كما أن الحق، من حيث هو مستقل، يقيد الخير ويرسم له حدوده " إن مفهومي الخير والشر لا يعرَّفان قبل القانون الأخلاقي، الذي يظهر كأساس لهما، بل يجب تعريفهما بعد هذا القانون وبواسطته"[٢].

كما يجادل ساندل أنه من وجهة نظر الأسس الأخلاقية، يمكن رد أولية العدالة إلى تحقيق بعض الأهداف والغايات التي يفتُرض أنها خيرة، وإنما في كونه في حد ذاته، لها الأولية على ما سواها من الغايات التي هو الضابط لها، يميز كانط هنا هذه المرتبة الثانية، المتصلة بالمعنى التأسيسي (أو التكويني) للأولية، عن المرتبة الأولى المتصلة بالمعنى الأخلاقي لها[٣].

---

[١] مايكل ساندل: **الليبرالية وحدود العدالة**، ترجمة محمد هناد، المنظمة العربية للترجمة، ص٣٦.

[٢] سامية عبد الرحمن عبد السلام أحمد: **النفعية بين جون ستيورت مل ووليم جيمس دراسة مقارنه**، رسالة دكتوراه غير منشورة، ١٩٨٦، ص٩٨.

[٣] مايكل ساندل: **الليبرالية وحدود العدالة**، ص ٣٨.

وكما ربط كانط بين العدالة والحرية ربط جون "ستيوارت مِل John stuart mill بينهما أيضًا، غير أن "مل" يرى أن الفردية هي الشرط الأساسي للحرية والاختيارية، تنمو وتتفتح كما تتفتح الزهرة- لا تقف في سبيل نموها عقبات، فالطبيعة البشرية كما يقول "مل" ليست آلة تشيد تمثالًا، وتوضع لكي تقوم بالعمل المفروض عليها، لكنها شجرة تحتاج إلى أن تنمو وتزدهر من كل جوانبها، ويؤكد مل أن مبدأ المنفعة يتطلب من كل فرد أن يكون لديه الحرية ليبنى قدراته طبقًا لإرادته الخاصة وحكمه، بشرط أن يفعل هذا دون تدخل في حرية الآخرين(١).

كما أن الحرية البشرية- في رأى مل – تشتمل أولا على ميدان الضمير الداخلي، بأوسم معنى شامل: حرية الفكر والشعور، الحرية المطلقة للرأي والشعور في جميع المسائل العملية أو التأملية أو العلمية أو المعنوية أو الدينية، ويتطلب المبدأ حرية الأذواق والهوايات ، حرية وضع خطة لحياتنا تتفق مع طبائعنا الخاصة، وأن نفعل ما نشاء متحملين النتائج التي تنجم عما نفعل، دون عرقلة من زملائنا بالشر، مادام ما نفعله لا يضرهم ، حتى لو رأوا أن سلوكنا غبي أو منحرف أو خطأ(٢).

ونجد أن دفاع مل وحماسته عن الحرية أقوى وأخصب دفاع عرفه المجتمع المفتوح Open Society والمثل الأعلى للتنمية الذاتية والفردية ، كما أن دفاع مل عن حرية الفكر والجدال محكم الأثر، كما يقول مل في كتابة عن الحرية" فإذا كان الجنس البشرى كله، باستثناء شخص واحد، مجمعًا على رأى، وشخص واحد فقط يخالف هذا الرأي، ما كان الجنس البشرى محقا في إسكات

(١) مايكل ساندل: **الليبرالية وحدود العدالة**، ترجمة محمد هناد، المنظمة العربية للترجمة، ص٣٦.

(٢) **المرجع نفسه**، ص٩٨.

هذا الشخص الواحد أكثر مما لهذا الشخص من حق في إسكات الجنس البشرى إذا كانت لديه القوة[١].

يتساءل ساندل عن الكيفية التي يتم بها الربط بين هذين الجانبين في أخلاق الواجب، هل يمكن الدفاع عن الليبرالية من المرتبة الأولى دون اللجوء إلى الليبرالية من المرتبة الثانية؟

ما يذهب إلية جون ستيورت مل، الذي يعتقد أن الفصل بين هذين الجانبين ليس ممكناً فحسب بل ضروري، فيرى أن التمتع بحق هو "شيء يُفترضُ في المجتمع أن يدافع عني في سبيل التمتع به"، واجب المجتمع هنا هو من القوة بحيث ما يجعل مطلبي" يتسم بكونه غير مشروط، ويبدو غير محدود ولا يقاس بأي اعتبار آخر مرتبط بالتمييز في شعورنا بين الصواب والخطأ، وبما هو صالح في حياتنا اليومية أو طالح، تعتبر العدالة، من حيث هي كذلك "الجزء الأساسي والأكثر قدسية وإلزمًا على الإطلاق ضمن الأخلاق كلها"، لكن ليس على أساس الحق المجرد، وإنما- ببساطة- لأن مقتضيات العدالة تحتل "أعلى درجات سلّم المنفعة الاجتماعية، مما يجعلها أكثر الواجبات قيمة"[٢].

بهذا يوضح "مِل" كيف أن العدالة تحتل المرتبة الأولى في سَلَّم القيم والمنفعة الاجتماعية، فهي أعلى مرتبة من قيمة الحرية، أو قيمة المنفعة، أو قيمة الحق.

كما يرى "مل" ، أن نظرية المنفعة أو السعادة ، هما معيار الخير والشر، المستمد من فكرة العدل، وبصفة عامه فإن العدل هو أن يحصل كل شخص على ما يستحقه(سواء كان خيرًا أو شرًا)، وإنه من الظلم أن يحصل على خير ما أو

---

[١] سامية عبد الرحمن عبد السلام أحمد: **المرجع السابق**، ص ٩٩.

[2] John Stuart Mill, **Utilitarianism**, London Parker, Son, And Bourn West Strand,1863,p79.

يتحمل شرا ما مادام لا يستحقه، ولعل مبدأ المعاملة بالخير مقابل الشر لم ينظر إليه أبدا كحالة يتحقق العدل من خلالها، بل هي حالة (من الحالات) التي تُستبعد فيها المطالبة بالعدل، ويعود ذلك إلى الخضوع لاعتبارات أخرى[١].

هنا يوضح مِل أن الخير نسبي وبالتالي لا يمكن تحديده لأنه يختلف من فرد لأخر ومن مجتمع لأخر كما يرى ذلك أنصار الفكر الليبرالي، ومن ثم، لابد من تقديم منفعة المجتمع ومصلحته أو الحقوق الفردية والجماعية على ما هو خير أو شر، وعلى هذا ثار الجدال بين أنصار المذهب الفردي وأنصار المذهب الجماعاتي.

رأي ساندل المستنبط من آراء كانط ومل:

مما سبق، يتضح لنا رأي ساندل الذي مفاده؛ أن الأهمية القصوى التي تكتسبها العدالة والحقوق تجعلها "أكثر إطلاقًا وإلزامًا" من المزاعم الأخرى، غير أن هذه الأهمية تكمن، أولًا وقبل كل شيء، في المنفعة علة وجود العدالة، وفيما يتعلق بالنظرة النفعية، فإن مبادئ العدالة، مثلها مثل باقي المبادئ الأخلاقية، تستمد خاصيتها ومظهرها من سعيها لتحقيق غاية السعادة، لأن "المسائل المتصلة بالغايات إنما هي مسائل متعلقة بما هو مرغوب فيه"، والسعادة أمر مرغوب فيه، إنها في الواقع "الأمر الوحيد المرغوب فيه كغاية" لأن " البشر يرغبونها فعلًا" ، فمن هذا الجانب، يتضح الأساس الغائي والافتراض السيكولوجي للنزعة الليبرالية لدى جون ستيوارت مل[٢].

---

[١] جون ستيورات مل: **النفعية**، ترجمة، سعاد شاهرلي حرار، المنظمة العربية للترجمة، لبنان ٢٠١٢، ص٩١.

[٢] مايكل ساندل: **الليبرالية وحدود العدالة**، ص ٤٠.

في هذا الإطار، نجد "مِل" يختلف مع كانط الذي يرى أن، الإرادة الخيرة (The Good Will)، هي الشيء الوحيد الذي يمكن أن يعد خيرًا على الإطلاق دون قيد، وهى تعنى عند كانط العمل بمقتضى الواجب لذاته دون النظر إلى نتائجه أو انتظار لمنفعة أو انسياقا وراء ميل أو رغبه، وهى بهذا تعد الشرط الضروري الكافي لكل "أخلاقية"[١].

من هنا ترى الباحثة من وجهة نظرها، أنه من خلال آراء ساندل وكانط يتبين أن العدالة تمثل أعلى القيم التي يمكن من خلالها أن نزن القيم التي تتبعها، كما أن القضايا التي تُطرح من زاوية العدالة حول الحقوق الفردية، لابد أن يسمو فيها الخير والعدالة على هذه الحقوق، ولا يمكن بأي حال من الأحوال تحقيق السعادة البشرية إلا من خلال تحقيق قيمة العدالة وسيادتها، ويمكن القول إن لم تحكم الحرية ضوابط سنفقد القانون الأخلاقي؛ لأن الكل سيفعل ما يراه مناسبًا له بصرف النظر عن النتيجة المترتبة عليه من خير أو شر لباقي المجتمع، أما عن النظرة النفعية لمل والتي ترى أن الغاية الأساسية للعدالة هي تحقيق المنفعة؛ فيمكن القول إن العدالة لابد أن تطلب لذاتها دون النظر إلى المنافع الخاصة من ورائها، كما تختلف الباحثة مع "مِل" في أن قانون المجتمع هو الذي يفرض على الأشخاص سلوكًا معينًا قد يكون نابعا من الأشخاص أنفسهم، فلا يجب تحت شعار الحرية تخطي هذا القانون والعمل وفق الحرية الخاصة إذا كانت تضر بالمجتمع.

كما يرى كانط إن عكس المبادئ الأخلاقية المباشر هو جعل سعادة الشخص الذاتية مبدأ لتعيين الإرادة، لابد ألا يُدخل في حسابه بوجه عام كل ما

---

[١] سامية عبد الرحمن: **القيم الأخلاقية دراسة نقدية في الفكر الإسلامي والفكر المعاصر**، ص٩٣.

يضع السبب المعين الذي ينبغي عليه أن يخدم كونه قانونا، في أي مكان، إلا في صورة المسلمة المشرعة للقانون كما يقول كانط:"لتكن المادة سعادتي الشخصية، فإذا ألحقتها بكل كائن يجوز، عندئذ لن يكون بالإمكان أن تصبح قانوناً عملياً موضوعيًا إلا إذا ضمنت فيها سعادة الآخرين، إذا لا ينبع قانون تشجيع سعادة الآخرين من افتراض أنه موضوع يعود إلى تحكم كل فرد"(١).

كما يرى كانط أن أولوية الحق "مشتقة كلها من مبدأ " الحرية" في العلاقات الخارجية المتبادلة بين البشر، ولا صلة لها بالغاية التي يشترك فيها الناس جميعاً بحكم الطبيعة (أي غاية تحقيق السعادة) أو بالسبل المعترف بها في تحقيق هذه الغاية ". ومن حيث هى كذلك ، لابد أن تكون مستندة إلى قاعدة سابقة على جميع الغايات التجريبية، فحتى عندما يحصل إجماع حول غاية ما مشتركة بين كافة أفراد الجماعة، فإن هذا الإجماع لا يجدي نفعاً، ذلك أن إجماعًا بوصفه غاية في حد ذاته يسعى إليها الجميع، بحيث يصير واجباً مطلقاً وأولياً في كافة العلاقات الخارجية، مهما كان نوعها، بين بشر" هو وحده الكفيل بضمان العدالة وتفادي قهر البعض بفعل قناعات غيرهم(٢).

غير أن ساندل يرى أن جانبي أخلاق الواجب عند كانط، مرتبطين بعضهما البعض؛ فالأولوية الأخلاقية الممنوحة للعدالة تصير ممكنة(وضرورية) بحكم أولويتها التأسيسية، ذلك لأن العدالة هي أكثر من مجرد قيمة من بين القيم،لأن مبادئها مستمدة بصورة مستقلة، خلافًا لمختلف المصالح والغايات العرضية، إنه لا يفترض، بصورة مسبقة، أي تصور للخير نظرًا لكونه سابقًا

(١) إمانويل كَنت: **نقد العقل العملي**، ص ص ٨٨، ٨٩.

(٢) نقلا عن مايكل ساندل : **الليبرالية وحدود العدالة**، ص٤٢.

على جميع الغايات التجريبية البحتة، فإن العدالة يكون لها سبق الامتياز بالنسبة إلى الخير الذي ترسم حدوده[١].

كما يرى يرى ساندل، أن جانبي أخلاق الواجبات عند كانط مرتبطين ارتباطًا وثيقًا، بحيث لا يمكن أن توجد الأخلاق بمعزل عن الميتافيزيقا، خلافًا لما يدعيه موقف جون ستيوارت مل (وغيره من النفعيين)، تقترح النظرة الكانطية علينا على الأقل اعتراضيين لا مفر منهما: الاعتراض الأول، مفاده أن الأسس التي تقوم عليها النفعية لا يمكن الثقة فيها، بينما يفيد الاعتراض الثاني مفاده أن أسسًا من هذا القبيل، حينما تكون العدالة معينة، يمكن أن تكون قسرية وغير منصفة[٢].

يتضح للباحثة من خلال آراء كانط أنه إذا سعى الإنسان للسعادة فلابد أن يكون هناك مبادئ تحكم حرية البشر، والتي من خلالها يسعى الإنسان لتحقيق غاياته من السعادة في نفس سياق الحرية المتاحة للجميع، دون النظر إلى غاية الفرد بعينه، لذلك لابد أن ترتبط سعادة الفرد بسعادة المجتمع المحيط به، وهذا قد يشكل أخلاق الواجب والتي لابد أن تكون حاجات كل عضو في المجتمع منسجمة مع حاجات واحتياجات الجميع، ومن هنا يتم تطبيق مبدأ العدالة للجميع دون استثناء.

وبالنسبة لفكرة كانط المتعلقة بالذات الأخلاقية، والتي يرى من خلالها أن أساس القانون الأخلاقي يوجد في ذات العقل الجمعي لا في موضوعه، ذات قادرة على أن تكون لها إرادة مستقلة، إنها ليست غاية تجريبية بل ذات لها غايات، أي الكائن العاقل نفسه، وهى التي يجب أن تشكل القاعدة لكل المسلمات

---

[١] مايكل ساندل: **الليبرالية وحدود العدالة**، ص ٤٣.

[٢] المرجع نفسه، ص ٤٠.

التي ينطلق منها الفعل، وما عدا الذات فلا شيء قادر على أن يكون مصدرًا للحق، لأن هذه الذات وحدها هي ذات للإرادة المستقلة أيضاً غير مثل هذه الذات يمكن أن يكون "شيئا يسمو بالإنسان فوق نفسه كجزء من عالم المعنى"، ويمكنه من المشاركة في مثل أعلى، أي عالم لا مشروط وحر ومستقل تماماً عن ميولنا الاجتماعية والسيكولوجية(١).

كما أن الإنسان من وجهة نظر كانط له إرادة لا تترك شيئًا مما يتصل بشهواته وميوله، بل تتصور علي العكس من ذلك أن تلك الأفعال تكون ممكنه عن طريقها(الإرادة)، لا بل تكون ضرورية إذا لم يكن في استطاعتها أن تتم إلا بالصدود عن جميع الشهوات والحوافز الحسية، وإذا أراد العقل أن يستمد من العالم المعقول موضوعا للإرادة، أي دفاعًا لها، فإنه بذلك يتعدى حدوده ويدعى بشيء لا يعرف عنه قليلًا ولا كثيرًا(٢).

في ضوء ذلك يوضح ساندل أن مفهوم الذات لدى كانط، سابقة على موضوعاتها، ومستقلة عنها مما يوفر أساسًا للقاعدة الأخلاقية، عكس الأسس التجريبية، ليس في حاجة إلى غائية أو سيكولوجية؛ مما يجعله متممًا لنظرة أخلاق الواجب، وكما أن الحق سابق على الخير، فإن الذات سابقة على غاياتها. بالنسبة إلى كانط، هاتان الأسبقيتان المتوازيتان تبينان "بطريقة نهائية كل الأسباب التي أدت إلى حالات الخلط لدى الفلاسفة في مجال المبدأ الأسمى للأخلاق، هذا الخلط مرده إلى بحثهم عن موضوع للإرادة من أجل وضعه أساسًا للقانون"(٣).

---

(١) مايكل ساندل: **الليبرالية وحدود العدالة**، ص ٤٣.

(٢) إمانويل كانط: **تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق**، ص١٧٢.

(٣) مايكل ساندل: **الليبرالية وحدود العدالة**، ص ٤٧.

يمكن القول بأن ما يوضحه كانط أن حرية الاختيار تخضع للاستقلالية التامة، التي تمنحنا من خلالها التجرد الذي نحن في حاجة إليه كي نختار بحرية تامة، وأن ما يهم هنا هو ليس الغاية التي نختارها بحرية مطلقة، بل القدرة على الاختيار في حد ذاته، والتي هي في المقام الأول تكمن في ذواتنا، وبذلك يكون الإنسان حرًا لأنه يملك الاختيار وهو الذي يجعله مسئولا عن أفعاله، وبهذا فإن أخلاق الواجب عند كانط تعبر عن قيمه أخلاقية تعبر عن إرادة حرة.

انطلاقا مما سبق، ومن خلال وجهه نظر ساندل، نستطيع أن نرى بوضوح أكبر ما يتمثل فيه زعم أولية العدالة على صعيد أخلاق الواجب، إن أولوية الحق، حسب كانط، هي ذات طابع أخلاقي وتأسيسي معاَ، إنها مستفادة من مفهوم الذات من حيث كونها سابقة على غاياتها، يعتبر هذا المفهوم ضرورياَ لفهم ذواتنا ككائنات مستقلة وحرة في الاختيار. إن المجتمع سيكون أحسن تنظيماَ عندما تحكمه مبادئ لا تفترض أي تصور بعينه للخير، ليس بوسع أي صيغة أخرى ضمان احترام الأشخاص بوصفهم كائنات قادرة على الاختيار الحَر، أي صيغة لا تعاملهم كموضوعات بل كذوات وكغايات في حد ذاتها، لا كأدوات[١].

هذا من الناحية الليبرالية أما من ناحية الاسلام فيُعد العدل من القيم الإنسانية الأساسية التي جاء بها الإسلام، وجعلها من مُقَوّمَاتِ الحياة الفردية والأسرية والاجتماعية والسياسية، حتى جعل القرآنُ إقامةَ القسط – أي العدل – بين الناس هو هدف الرسالات السماوية كلها، فقال تعالى :**[لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ]** [الحديد: ٢٥]، وليس ثمة تنويه بقيمة القسط أو العدل أعظم من أن يكون هو المقصود الأول من إرسال الله تعالى رُسُله، وإنزاله كتبه؛ فبالعدل أُنْزِلَتِ الكتب، وبُعِثَتِ الرسل، وبالعدل قامت السموات والأرض.

---

[١] مايكل ساندل: **الليبرالية وحدود العدالة**، ص ٤٧.

الملخص العربى

يمكن القول أن العدالة إذًا، حسب أرسطو، سواء في دلالتها العامة أو دلالتها الخاصة هي إنصاف وليست مساواة وبذلك فهو يتفق كليا مع أستاذه أفلاطون في هذه المسألة، ما دامت العدالة بالنسبة لكليهما لا تتجاوز لاعدالة الطبيعة وإنما تكرسها وتعمقها، فكل مهيأ لما خلق له ولا مجال لتجاوز الحدود التي وضعتها الطبيعة للأفراد سواء بالنسبة لأفلاطون أو بالنسبة لأرسطو

كما أن العصر الحديث المتمثل فى" كنت وجون ستيورت مل"، لم يعط حلًا متكاملا لماهية وأولية العدالة، سواء عند جون ستيورات مل، أو كانط ، وذلك لأن الموضوعات المرتبطة بأخلاق الواجب تجد تعبيرًا مماثلًا في أدبيات الفكر المعاصر، لذلك نجد أن الحقوق التي تضمنها العدالة لا تخضع لحسابات المصالح ألاجتماعية، بل إنها تستخدم في يد الأشخاص، ضد سياسات تريد فرض رؤية معينة إلى الخير، لذلك ترى الباحثة إخفاق بعض مذاهب العصر الحديث في تقديم حل قاطع لمشكلة العدالة وتطبيقها

Abestract

You could say that if justice, according to Aristotle, either in general or special significance significance are fair and are not equal, and therefore totally agree with Plato's teacher in this matter, as long as both justice not exceeding laadalh nature but devoted and deepen, all ready for what created him and not to exceed the limits established by the nature of individuals both for Plato or Aristotle.

As the modern era of "you and John Stuart Mill," did not give an integrated solution of initial and justice, both when John Stuart Mill, Kant, because the topics associated with the ethics of duty finds expression in the literature of contemporary thought, we find that the rights guaranteed by the justice is not subject to social interests, but it's used in the hands of the people, against the policies you want to enforce certain vision to goodness, so you see the failure of some modern doctrines researcher provide a definitive solution to the problem of Justice and applied.